

7 May 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

إسهامات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو

ورقة عمل مقدمة من الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو

١ - إن الدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات تلاتيلولكو (١٩٦٧)، وراروتونغا (١٩٨٥)، وبانكوك (١٩٩٥)، وبليندابا (١٩٩٦)، وعلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (٢٠٠٩) - التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية - بالإضافة إلى منغوليا، مقتنعة بأن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا لبقاء البشرية وبأنه ستترتب على استخدامها عواقب وخيمة بالنسبة للحياة على الأرض. ولذا، فمن الضروري تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية وحظرها بشكل كامل.

٢ - وهي تؤكد من جديد ضرورة المضي قدما صوب تحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي والتخلص من الأسلحة النووية وحظرها. وفي هذا السياق، نعيد تأكيد اقتناعنا بأن بلوغ هذا الهدف يقتضي توافر إرادة سياسية راسخة لدى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة نووية.

٣ - ونحن نؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكلان انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجريمة بحق الإنسانية، كما جاء في الكثير من قرارات الجمعية العامة.



- ٤ - وإذ نلاحظ ورود إشارات سياسية إيجابية من الدول الحائزة للأسلحة النووية توحى بتجديد التزامها بترع السلاح النووي الثنائي والمتعدد الأطراف، فإننا نتوقع منها أن تترجم تلك الإشارات إلى إجراءات ملموسة في المستقبل القريب.
- ٥ - ونحن ندرك أهمية مبدأ تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح وجهود عدم الانتشار النووي الرامية إلى الحفاظ على المعايير العالمية لترع السلاح النووي وتعزيزها وتوسيع نطاقها، وكذلك الطابع التكميلي للتدابير الأحادية والثنائية الراسخة القابلة للتحقق منها في هذا المجال.
- ٦ - ونحن نقر بحدوث بعض التخفيضات الأحادية والثنائية في الترسانات النووية، إلا أن عدم حدوث تقدم صوب التخلص من الأسلحة النووية بشكل كامل لا يزال يثير قلقاً بالغاً. كما أن وجود الآلاف من هذه الأسلحة مجهول المصير، بسبب الافتقار إلى الشفافية في برامج الأسلحة النووية، مثير للقلق بالقدر نفسه.
- ٧ - ونحن نشدد على أن تكون جميع مبادرات نزع السلاح النووي غير قابلة للنقض وشفافة يمكن التحقق منها.
- ٨ - ويقوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً على اتفاقات تبرمها الدول المعنية بمحض إرادتها. وتلك الاتفاقات تعزز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلاً عن نظام عدم الانتشار، وتساهم في تحقيق نزع السلاح النووي. ويكفل إنشاء مثل هذه المناطق والامتنال التام لتلك الاتفاقات خلواً أجزاء كبيرة من العالم من الأسلحة النووية. ولذلك، فإن احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية لحالة تجرد تلك المناطق من السلاح النووي يمثل تدبيراً مهماً صوب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.
- ٩ - ونحن نعيد تأكيد مشروعية الإعلان، المعتمد في المؤتمر الأول للدول الأطراف والموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية المعقود في مكسيكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بوصفه إسهاماً في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار. كما نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ التام للإعلان.
- ١٠ - ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأية دول أخرى مذكورة فيما يتصل بالموضوع من بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، تكون غير موقعة أو غير مصادقة على تلك البروتوكولات، على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية.
- ١١ - كما نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي وقعت أو صادقت على أي من البروتوكولات ذات الصلة بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية مع

تحفظات وإعلانات تفسيرية أحادية الجانب تؤثر على إعلان لا نووية أية منطقة، على تعديل هذه التحفظات و/أو البيانات أو سحبها.

١٢ - ونحن نرحب بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أقامتها معاهدات ثلاثيولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا بوصفها خطوات إيجابية صوب تحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. كما نرحب بالجهود المبذولة لإنجاز عملية المصادقة على معاهدة بليندابا، الموقعة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونحث دول المنطقة على المصادقة عليها، مما يمهد الطريق لبدء نفاذها.

١٣ - كذلك، نرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع والمصادقة على بروتوكولها ليتسنى تنفيذها تنفيذاً تاماً.

١٤ - وسنواصل العمل على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتوطيدها في كافة أرجاء العالم بوصفها وسيلة لتحقيق هدف التخلص التام من الأسلحة النووية. ولذا، فإننا نشجع جميع الدول على التفاوض بشأن اتفاقات تفضي إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط وجنوب آسيا على سبيل المثال.

١٥ - ونحن على اقتناع تام بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة رئيسية لتعزيز نزع السلاح النووي وتحسين نظام عدم الانتشار. وينبغي بالتالي أن يكون التوصل إلى اكتسابها طابعا عالميا إحدى أولويات المجتمع الدولي. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى بذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ونحث أيضا الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام غير المشروط إليها، على سبيل الأولوية، بوصفها دولا غير حائزتا للأسلحة النووية.

١٦ - ونعرب عن أشد القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي المتفق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي الذي عقد عام ٢٠٠٠.

١٧ - ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب المادة السادسة من المعاهدة، بتسريع تنفيذ نتائج المؤتمرين الاستعراضيين المعقودين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، التي تدعو إلى التخلص التام من الأسلحة النووية ببذل جهود منهجية وتدرجية من أجل نزع السلاح النووي، ولا سيما الخطوات الـ ١٣ المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المعقود عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II) و Corr.1 و Corr.2) التي تتضمن تعهدا قطعيا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز التخلص التام من ترساناتها النووية، مما يؤدي إلى نزع الأسلحة النووية الذي تلتزم به جميع الدول.

١٨ - وينبغي أن يقيم المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده عام ٢٠١٠ هيئة فرعية معنية بنزع السلاح النووي لمعالجة مسألة تنفيذ الالتزامات المقررة بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

١٩ - ونعتقد أنه ينبغي إنشاء برنامج مرحلي ضمن إطار زمني محدد بهدف التخلص من جميع الأسلحة النووية تدريجياً. وينبغي أن يجري التفاوض بشأن برنامج مثل هذا في مؤتمر نزع السلاح. ولهذا الغرض، ندرك ضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة، في مؤتمر نزع السلاح، ذات ولاية تتمثل في التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. ونحن نحث مؤتمر نزع السلاح على الموافقة على برنامج عمل يتضمن إنشاء هيئة من ذلك القبيل فوراً.

٢٠ - ونحن نعيد تأكيد موقفنا من فرض حظر تام على جميع التجارب النووية ونشدد على ضرورة توصل جميع دول العالم إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وذلك للمشاركة في عملية نزع السلاح النووي. ونؤكد على أهمية تنفيذ وقف اختياري لتجارب الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من أنواع التفجيرات النووية حتى بدء نفاذ تلك المعاهدة. ونعيد تأكيد ضرورة محافظة جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التزام ثابت بترع الأسلحة النووية التام غير المشروط، وذلك من أجل الوفاء بأهداف المعاهدة وفاء تاماً. وندعو الدول التي لم توقع على هذا الصك أو تصادق عليه إلى أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

٢١ - والتخلص التام من الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، في خطوة نحو عالم خال من الأسلحة النووية، على تقديم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكفل عدم قيام الدول الحائزة باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة أو التهديد باستخدامها ضدها. وإضافة إلى احترام الالتزامات المتعهد بها في سياق قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً الواردة في ما يناسب من بروتوكولات للمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتفاوض وإبرام معاهدة بشأن تقديم ضمانات أمنية عالمية غير مشروطة وملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإلى أن تظهر هذه المعاهدة إلى حيز الوجود، فإننا نحث أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاحترام التام للالتزامات المتعهد بها فعلاً فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية. وينبغي معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية في المؤتمر الاستعراضي المقرر عام ٢٠١٠. ونحن نؤكد الحاجة إلى إنشاء هيئة فرعية تابعة للمؤتمر الاستعراضي المقرر عقده عام ٢٠١٠ تعنى بالضمانات الأمنية السلبية.

٢٢ - كما نؤكد من جديد ما لجميع الدول من حق غير القابل للتصرف بحولها تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية دون أي نوع من أنواع التمييز. ولذا، فإننا نؤكد الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التأكد من أن الطاقة النووية لا تُستخدم سوى للأغراض السلمية.

٢٣ - ونحن مقتنعون بأن أي تقييد أو حصر لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ينبغي أن يكون متسقاً مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع ميثاق الأمم المتحدة. كما نؤكد أهمية أن تكتسي اتفاقات عدم الانتشار صبغة عالمية وأن تتسم بالشفافية وعدم التمييز. وفي هذا السياق، ندرك أن مبدأ التعددية يشكل حجر الزاوية في مفاوضات نزع السلاح وجهود عدم الانتشار.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، فإننا على اقتناع بالفائدة التي يمكن أن تعود على الإنسانية فيما لو استخدمت الموارد المخصصة لبرامج الأسلحة النووية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٥ - ونحن ندرك أهمية مبدأ التعددية، ولا سيما الدور الملحوظ الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي؛ ونعيد تأكيد التزامنا باتخاذ تدابير لتعزيز ذلك الدور.

٢٦ - كما نشدد على أهمية دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها جسوراً مفيدة في المفاوضات والحوار بشأن نزع السلاح. وسنواصل متابعة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد نعتزم تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل التحقيق التام لأهداف المعاهدات. ونعرب عن اهتمامنا بتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرة والتثقيف على الصعيد الوطني للتحذير من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية، ولتعزيز القضاء عليها بشكل تام.

٢٧ - ونحن نجدد التزاماتنا بالعمل على تعزيز آليات التعاون والتشاور بين مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الغرض، سنواصل تعزيز تبادل المعلومات بين هذه المناطق وسنعمل على تنسيق مواقفنا، حسب الاقتضاء، في المحافل والمؤتمرات والمنظمات الدولية.

٢٨ - وبغية الاستمرار في المشاركة في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، فإننا، نحن الدول الأطراف في معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا والموقعة على هذه المعاهدات وعلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بالإضافة إلى منغوليا، نقرر عقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، في عام ٢٠١٠ في نيويورك، قبل المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده عام ٢٠١٠. كما نعرب عن اهتمامنا بالإسهام بفعالية في أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التي عُقدت اجتماعاتها في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.